UNEP

Inquiry: Design of a Sustainable Financial System

ملخص السياسة

النظام المالي الذي نحتاج إليه

مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة

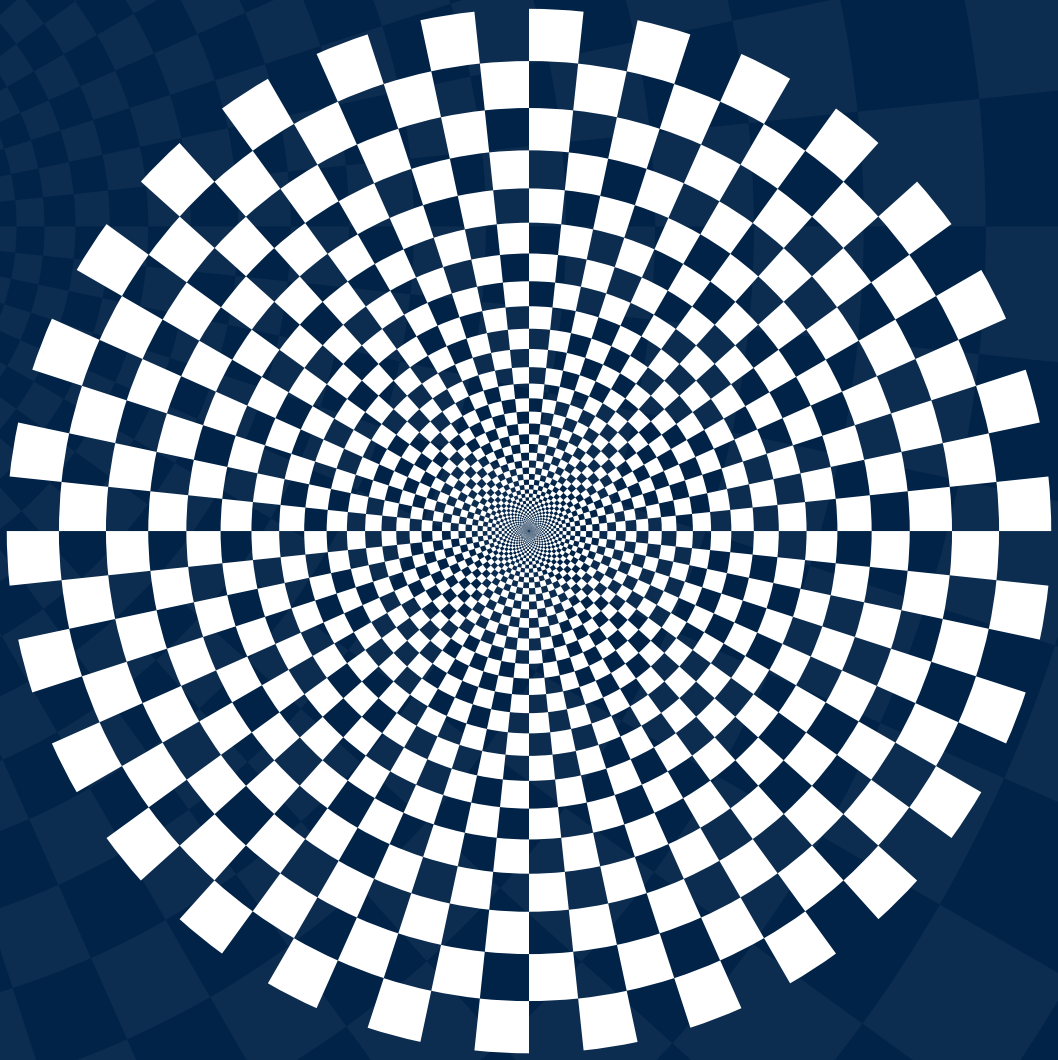

تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تشرين الأول/أكتوبر 2015

التحقيق

لقد تم إطلاق "التحقيق في تصميم نظام مالي مستدام" الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتطوير خيارات السياسات اللازمة لإحداث التغيير في فعالية النظام المالي في حشد رأس المال نحو إقامة منظومة اقتصادية شاملة تراعي البيئة - أو بصياغة أخرى - نحو إقامة التنمية المستدامة. تم إطلاقه في يناير ٢٠١٤ بينما يتم نشر تقريره النهائي في أكتوبر ٢٠١٥.

يتوافر المزيد من المعلومات عن هذا التحقيق عبر: www.unep.org/inquiry و www.unepinquiry.org أو من خلال:

ماهيناو أغا، مديرة قسم الاتصال mahenau.agha@unep.org

حقوق النشر © برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015

إخلاء المسؤولية

لا تعبر الأوصاف المستخدمة والموارد المعروضة في هذا المنشور عن أي رأي يخص أي جانب من جوانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي دولة أو مقاطعة أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو ترسيم حدودها. علاوة على ذلك، لا تمثل الآراء الواردة هنا بالضرورة قرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو سياسته المعلنة ولا يمثل سرد الأسماء التجارية أو العمليات التجارية قبولها والمصادقة عليها.

تمهيد

يشكّل النظام المالي أساسَ النمو والتنمية. ففي عام 2008، شاهدنا كيف أدّت بعض النظم المالية الأكثر تطوراً في العالم إلى أسوأ أزمة مالية شهدها العالم خلال العقود الأخيرة. مع انهيار الأسواق في بعض البلدان المتقدمة، لم تستطع دول أخرى متقدمة ونامية تجنّب انتقال عدوى الأزمة إلى أسواقها. وفي أعقاب هذه الأزمة المالية العالمية، تزايد الاعتراف بأن النظام المالي لا يجب أن يكون سليماً ومستقراً فحسب، بل أيضاً مستداماً بحيث يسمح بالانتقال إلى اقتصاد أخضر، خفيض الكربون. لذا فمن الضروري إعادة ربط النظام المالي بأهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي نريدها.

إن مواءمة النظام المالي لتحقيق الاستدامة ليست فكرة بعيدة المنال، بل هو أمر نشهده فعلاً. ثمة "ثورة هادئة" نعيشها طالما أن صانعي السياسات والمنظمين الماليين يتناولون الحاجة إلى إحداث نظم مالية قوية ومستدامة تتماشى مع احتياجات القرن الحادي والعشرين. وقد انتقلت مفاهيم مثل الثورات الطبيعية والاقتصاد الدائري الأخضر، التي كانت مهمّشة، لتصبح جوهر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية للشركات والدول. وستعزّز الطاقة النظيفة نظامَ الطاقة العالمي في المستقبل، ولا شك أن التحدي وإن كان كبيراً إلا أنه يتمثل أساساً في عملية انتقال.

مع وضع هذا في الاعتبار، أطلق برنامجُ الأمم المتحدة للبيئة "التحقيقَ في تصميم نظامٍ مالي مستدام"، الذي من شأنه استكشافِ خياراتٍ لمواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة، بتوجيه من مجلس استشاري دولي.

وتشير نتائج ومقترحات العمل الخاصة بالتحقيق والمستمدة من العمل المُنجز من خلال العشرات من الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي، إلى أن النظام المالي يمكن تحويله من أجل خدمة احتياجات التنمية المستدامة بشكل أفضل. علاوةً على ذلك، سلط التحقيقُ الضوءَ على الحقيقة البديهية التي مفادها أن هذا التحوّل هو في الأساس مسألة اختيار عام - اختيارٌ إيجابيٌ يتم إجراؤه في عدد متزايد من البلدان وعبر جزء متصاعد من النظام المالي.

إن تقدّم مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة سينطوي على جهات فاعلة وتحالفات وأدوات جديدة. وفي حين ما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، نعتقد أن التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة أجرى تقديراً دقيقاً للإمكانات العملية وخيارات السياسات التي يمكن إجراؤها لغرض تحقيق هذه الإمكانات.

أكيم شتاينر

المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة

راشيل كايت
نائب رئيس المجموعة، البنك الدولي

ماريا كيوانوكا
مستشار الرئيس، حكومة أوغندا

ناينا كيدواي
مدير عام المجموعة والرئيس القطري لبنك HSBC الهند

كاثي باردسويك
المديرة التنفيذية، المجموعة التعاونية، كندا

برونو أوبرل
وزير الخارجية ومدير فوين (FOEN) في سويسرا

نيكي نيوتن كينغ*
،الرئيس التنفيذي لسوق الأوراق المالية في جوهانسبرغ

جون ليبسكي
النائب السابق للمدير الإداري بصندوق النقد الدولي (IMF)

جان بيير لاندو
النائب السابق لمحافظ بنك فرنسا

نيراج ساهاي
الرئيس السابق لشركة خدمات التصنيف "ستاندرد آند بورز"

أتيور رحمن
محافظ البنك المركزي ببنغلاديش

موريلو برتوجال
رئيس الاتحاد البرازيلي للبنوك

ديفيد بيت-واتسون
الرئيس المشارك في مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

لورد أدير تيرنر
الرئيس السابق لهيئة الخدمات المالية بالمملكة المتحدة

آن ستاسبول
المديرة التفيذية، كالبيرس

أندرو شينج
زميل متميز في معهد فونج العالمي

ريك سامانز
المدير الإداري للمنتدى الاقتصادي العالمي

* يشير إلى عضو في مجلس التحقيق الاستشاري

كلمة من
المجلس الاستشاري

يتزايد الاعتراف بالتحدي الملحّ لتمويل التنمية المستدامة والفرصة التي تتيحها لتوجيه رأس المال لأغراض إنتاجية ومربحة وأكثر فائدة على نطاق أوسع. ومن أجل تحقيق هذا، يجب على الأسواق المالية والرأسمالية أن تتماشى مع نتائج التنمية المستدامة، وهو الموضوع الذي يتناوله "التحقيق في تصميم نظامٍ مالي مستدام" الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

بصفتنا أعضاء في المجلس الاستشاري، فإننا نشترك في الالتزام بربط جداول الأعمال من أجل الإصلاح المالي والتنمية المستدامة. لقد قدمنا توجيهات لإنجاز التحقيق سواء في نهج عمله، أو تقييم نتائجه، أو الآثار المترتبة على العمل. وكان التزامنا جماعياً، وكذلك من خلال تقديم المشورة والتعاون الفعال من قبل أعضاء المجلس كل بمفرده. وقد ساهمت خلفياتنا وتوقعاتنا المتنوعة في إغناء التقرير النهائي للتحقيق، كما عكست وجهات نظر مختلفة بشأن بعض الجوانب المعيّنة من التحليل والمقترحات. بالتفكير في رحلة التحقيق التي تقترب من العامين، فإن الأمر الأكثر أهمية هو أنه فتح ساحة جديدة في الجهود الرامية إلى تأمين التمويل الكافي للتنمية المستدامة، ولا سيما عن طريق:

- تحديد القيادات الناشئة فيما يخص إدخال عوامل الاستدامة في السياسات والأنظمة والمعايير والقواعد التي تدير النظام المالي.
- بناء أساسٍ يمكن أن يستند إليه صانعو السياسات للعمل على تحقيق اعتماد واسع للممارسات الجيدة الناشئة.
- المساعدة على بناء مجتمع متزايد من الأخصائيين الذين من شأنهم التركيز على هذه الروابط.

إن النتائج المحددة التي توصل إليها التحقيق والمقترحات المرتبطة تضع بشكل فعال الأساس للعمل الذي يجب القيام به - توسيع وتنظيم التدابير المحتملة جداً، وتحديد الطريق نحو المزيد من المجالات لتطوير المعرفة، وفتح الطريق أمام نهج جديدة للتعلّم بالنسبة لكل من البلدان النامية والمتقدمة والتعاون الدولي. وتلخّص الأفكار الرئيسية لهذا التقرير نتائج الأعمال، التي مفادها أنه من الممكن ومن الضروري حقاً تحسين الأجزاء الرئيسية من النظام المالي ليخدم بفاعلية أكثر الهدف الذي هو دعم التحول إلى اقتصاد شامل وأخضر.

ويرى المجلس الاستشاري أن التقرير العالمي للتحقيق لا يمثّل نهاية عمليةٍ، بل هو نقطة انطلاق للتطوير المستمر لمجال التحليل والعمل هذا. لا يزال أمامنا الكثير من الأمور التي يجب فهمها واختبارها ودفعها إلى خريطة طريق أوسع للأسواق المالية والرأسمالية في المستقبل. ونأمل أن يُدفع قدماً بالنهج الدقيق والتعاوني للتحقيق لضمان دخول المزيد من التطورات حيز التطبيق.

وأخيراً يجب تهنئة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإطلاقه "التحقيق في تصميم نظام مالي مستدام". فبناءً على عمله السابق في التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر، أظهر برنامج الأمم المتحدة للبيئة التزامه باستكشاف مجالات جديدة للعمل من أجل النهوض بالتنمية المستدامة.

موجز التحقيق

التمويل من أجل التنمية المستدامة يمكن تقديمه من خلال العمل ضمن النظام المالي، فضلاً عن الاقتصادالحقيقي.

الابتكارات السياسية للبلدان النامية والمتقدمة تُظهر كيف يمكن للنظام المالي أن يتماشى بشكل أفضل مع التنمية المستدامة.

الإجراءات الوطنية المنهجية يمكن الآن اتخاذها لتشكيل نظامٍ مالي مستدام، بمساندة التعاون الدولي.

1. تسخير النظام المالي

ترتبط اقتصاداتنا ومجتمعاتنا وبيئتنا ارتباطاً وثيقاً. حيث تُحدث التحديات في مجال ما صدى في المجالات الأخرى. وتهدّد التحديات البيئية الهائلة الحياةَ وسبلَ العيش بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم. إلا أن الحلول بدورها تمتدّ إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية. فالدعم للاستجابات المتكاملة لأصعب المشاكل لم يصل من قبل إلى هذه الدرجة من القوة. وأبرز الرأي السائد دولياً بشأن أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 حتميةَ العمل على قضايا التحديات الكبرى لعصرنا وإيجاد المسارات المستدامة التي من شأنها دعم الحلول طويلة الأمد لهذه التحديات.

ويجب تسخير الإمكانات الكاملة للنظام المالي لتحقيق الانتقال إلى التنمية المستدامة. ففي حين أن آثار الأزمة المالية لعام 2008 لا تزال تلاحق الاقتصاد العالمي، أصبح هناك اعتراف غير مسبوق بضرورة تشكيل نظام مالي أكثر استقراراً وارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي على حد سواء. ويهدف الآن جيل جديد من الابتكار السياسي إلى التأكد من أن النظام المالي يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة بيئياً. وهذه الابتكارات في السياسات والأنظمة المالية والنقدية، إلى جانب معايير سوقية أوسع، ترسم علاقة حاسمة بين القواعد التي تضبط النظام المالي والتنمية المستدامة. وقد تم إطلاق "التحقيق في تصميم نظام مالي مستدام" الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستكشاف هذه العلاقة وصياغة خيارات لمواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة.

> "من الهند فصاعداً، سيتعيّن على جميع البلدان النامية التصنيع دون اللجوء إلى الاستهلاك المتزايد للوقود الأحفوري. لم يقم أي بلد بهذا من قبل. هناك حاجة إلى الابتكارات في كل أنواع الأسواق المالية."
>
> روي راثين Rathin Roy، مدير المعهد الوطني للمالية والسياسة العامة، الهند[3]

تمويل التنمية المستدامة

سيتطلب تمويل التنمية المستدامة أن يُعاد توجيه تدفقات رأس المال نحو الأولويات الحاسمة وبعيداً عن الأصول التي تستنزف رأس المال الطبيعي.[1] وشهدت العقود الأخيرة تقدماً في إدماج عوامل الاستدامة في صنع القرارات المالية، إلى جانب تغيرات في توزيع رأس المال، على سبيل المثال نحو الطاقة النظيفة. غير أن التدهور البيئي لا يزال مستمراً. إذ تشهد 116 بلداً من أصل 140 انخفاض مالها الطبيعي، وإذا استمر الحال على هذا المنوال فمن المتوقع أن يزيد استنزاف الثروة الطبيعية بنسبة تفوق 10٪ بحلول عام 2030، وهو ما سيتسبب في أضرار بشرية كبيرة ويهدد نماذج التنمية ويلحق ضرراً لا رجعة فيه في بعض الحالات بنظم دعم الحياة الحيوية.[2]

تتطلب التنمية المستدامة تغييرات في التوزيع والقيمة النسبية للأصول المالية وعلاقتها بإنشاء الثروة الحقيقية وإدارتها وإنتاجها.

لذا فإن النظام المالي المستدام هو ذاك الذي ينتج أصولاً مالية ويقيّمها ويتداولها بطريقة يتم من خلالها تشكيل الثورة الحقيقية لخدمة احتياجات اقتصادٍ شامل ومستدام بيئياً على المدى الطويل.

التحقيق كوسيلة فاعلة

تم إطلاق "التحقيق في تصميم نظام مالي مستدام" الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوائل عام 2014 لاستكشاف كيفية مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة، مع التركيز على الجوانب البيئية.

الأسئلة الأساسية الـ 3 للتحقيق

- **لماذا** – تحت أي ظروف ينبغي اتخاذ تدابير لضمان أن النظام المالي يأخذ في كامل الاعتبار التنمية المستدامة؟
- **ماذا** – ما هي التدابير التي تم اتخاذها وقد يتم اتخاذها على نطاق أوسع لتحسين مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة؟
- **كيف** – كيف يمكن تنفيذ مثل هذه التدابير بشكل أفضل؟

لقد أخذ التحقيق بعين الاعتبار جوانب من السياسات المالية والنقدية والأنظمة المالية، ومعايير بما في ذلك متطلبات الإفصاح والتصنيفات الائتمانية ومتطلبات الإدراج والمؤشرات. وقد ركّز التحقيق على أدوار واضعي قواعد النظام المالي، بما في ذلك المصارف المركزية، والهيئات الرقابية المالية، ووزارات المالية، والدوائر الحكومية الأخرى، ومعاهد المعايير، والهيئات الواضعة للمعايير القائمة على السوق مثل أسواق الأوراق المالية، والمنظمات والهيئات الدولية الرئيسية.

واستكشف التحقيق تجارب مبتكرة في النهوض بالتنمية المستدامة من خلال إجراءات مؤسسات النظام المالي الحاكمة، لا سيما المصارف المركزية والهيئات الرقابية المالية، والدوائر الحكومية والهيئات الواضعة للمعايير. وقد تم فحص هذه التجارب ببعض التفصيل في بنغلاديش والبرازيل والصين وكولومبيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وكينيا والهند وإندونيسيا وهولندا وجنوب أفريقيا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

كما استند التحقيق إلى التزام دولي واسع النطاق والبحث في مواضيع متنوعة على غرار السندات الخضراء، والخدمات المصرفية القائمة على القيمة، والمسؤوليات الائتمانية، وحقوق الإنسان، والتجارة الإلكترونية (تُرفق قائمة كاملة من الأبحاث في الملحق V). أشرف مجلس استشاري رفيع المستوى على التحقيق، الذي استند أيضاً إلى أنشطة الاقتصاد الأخضر الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة[4] ومبادرته المالية (UNEP FI).[5]

وساهم التحقيق في عدد متزايد من المبادرات الآنية الرامية إلى دمج التنمية المستدامة مع تطور الأسواق المالية والرأسمالية، بدءاً من المشاركة في عقد "فرقة العمل المعنية بالتمويل الأخضر في الصين" مع بنك الصين الشعبي، وصولاً إلى تحفيز ودعم الحكومة السويسرية في إطلاق مشاورات وطنية مع مبادرة التمويل المستدام السويسري. ومن بين الأنشطة الأخرى يُذكر دعم تحقيقٍ وطني في الاقتصاد الأخضر والنظام المالي أجرته الرابطة البرازيلية للمصارف Federação Brasileira das Associações de Bancos.

وشدّد الرأي السائد دولياً بشأن أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 حتمية إيجاد المسارات التي من شأنها دعم الحلول طويلة الأمد لهذه التحديات. حيث هناك حاجة إلى استثمارات تتراوح بين 5 و7 تريليون دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البنية التحتية، والطاقة النظيفة، والمياه، والصرف الصحي، والزراعة.[6] وتواجه البلدان النامية فجوة استثمار سنوية قدرها 2,5 تريليون دولار، بينما تواجه الاقتصادات الكبرى حسب الاتجاهات الحالية عجزاً استثمارياً على المدى الطويل قدره 10 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2020.[7] علاوةً على ذلك، يتعيّن تخفيض حجم بعض الاستثمارات، مثلاً بنحو 6 تريليون دولار بحلول عام 2030 في تطوير وتوليد الطاقة عالية التلويث.[8] سيكون جزء من هذا التغيّر في رأس المال موجّهاً لإصلاح تسعير الموارد، على سبيل المثال للاستجابة لمبلغ 5,3 تريليون دولار الخاصة بالإعانات السنوية للطاقة التي حددها صندوق النقد الدولي.[9]

وسيكون التمويل العام حاسماً لسدّ الفجوة التمويلية، لكن التقديرات تشير إلى أن هذه المساهمة ستكون محدودة. يحتاج القطاع المالي إلى الوصول إلى رأس المال الخاص على نطاق واسع، حيث يدير القطاع المصرفي وحده أصولا مالية تبلغ تقريباً 140 تريليون دولار، وتتجاوز الهيئات المؤسسية المستثمرة لا سيما صناديق المعاشات 100 تريليون دولار، وتدير أسواق رأس المال بما في ذلك السندات والأسهم ما يزيد عن 100 تريليون دولار و73 تريليون دولار على التوالي.[10]

سيتعيّن على النظام المالي التطور ليقوم بدوره في تمويل التنمية المستدامة. يفتقر آلاف الملايين من الناس والملايين من الشركات الصغيرة إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. وقد عززت الإصلاحات، التي أُجريَت في أعقاب الأزمة المالية، الاستقرارَ المالي ولكن هذه الإصلاحات تظلّ "مهمة غير مكتملة". حيث تبقى الأهداف قصيرة المدى والرفع المالي المفرط هي العوامل الهامة المؤدية إلى عدم الاستقرار والأسباب وراء تهميش المخاطر المتصلة بالاستدامة على المدى الطويل في اتخاذ القرارات المالية. كما أن محاكاة النظم المالية الأكثر تطوراً اليوم ليس هو الحل. في الواقع، يمكن أن تؤثر النظم المالية شديدة التعقيد وكبيرة الحجم سلباً على النمو الاقتصادي والمساواة في الدخل.[11]

وسوف تتأثر النتائج البيئية والاجتماعية من خلال تطوير النظام المالي. باعتماد النهج التخطيطي لصندوق النقد الدولي (IMF) ومصرف التسويات الدولية (BIS)، هناك افتراض عمل بأن سيناريو بقاء الأمور على حالها سيشهد زيادة النتائج البيئية السلبية بسرعة مع تطور النظم المالية. وهذا العوامل قد تنخفض عند تحقيق مستويات أعلى من التنمية لكل من الاقتصادات المضيفة والمحلية ، لكنها تستمر في الارتفاع عالمياً كلما قامت النظم المالية الأكثر تقدماً بتدويل تمويلها وبصمتها على نحو متزايد.

هناك "نافذة لفرصة" تاريخية لتطوير نظام مالي مستدام. حيث تزداد في جميع أنحاء العالم قيمة رأس المال الملتزم بممارسات مالية ذات مسؤولية أكبر. وتدلّ التدابير السياساتية والتنظيمية لمواجهة الأزمة على إرادة وقدرة المؤسسات الحاكمة على التصرف بطرق غير تقليدية وبسرعة وعلى نطاق واسع وعلى نحو منسّق عندما تواجه تحديات جسيمة ونظامية.[12] فالتأثير المتزايد للاقتصادات الناشئة في الشؤون المالية الدولية يضع العلاقة بين تطوير الأسواق المالية وأولويات التنمية الوطنية أكثر قرباً من قلب النقاش السياسي. ويُعتبر تعطل التكنولوجيا في النظام المالي تحدياً بالنسبة للممارسات الحالية في عالم الوسطاء الماليين، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة لتعميم الخدمات والاتصال.[13] وأخيراً، فإن التحوّل في الوعي العام والسياسي بخصوص التنمية المستدامة وضع المسائل البيئية والاجتماعية على نحو متزايد في صميم صنع السياسات الاقتصادية

الشكل ١ عدم مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة

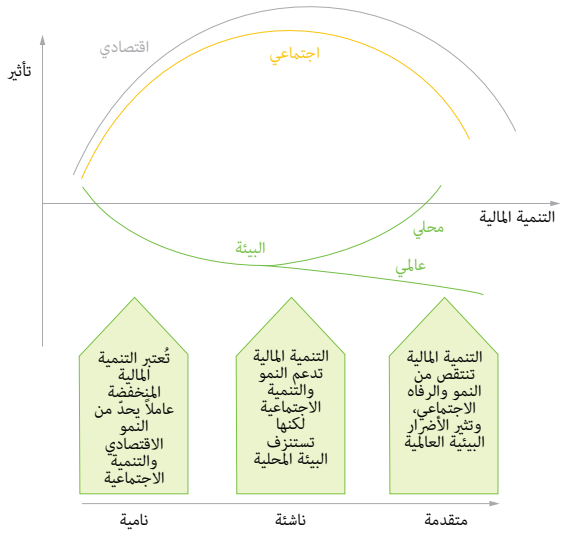

ممارسة جديدة في دمج التنمية المستدامة في النظام المالي

تعزيز الممارسة السوقية

- **الإبلاغ بالنسبة للأسهم:** كانت بورصة جوهانسبرغ وبورصة البرازيل BOVESPA من أولى البورصات المبتكِرة في المطالبة بالإفصاح عن الاستدامة.[14]
- **معلومات الاستدامة في تحليل السوق:** أشارت شركة خدمات التصنيف "ستاندرد آند بورز" إلى تغير المناخ كتوجه كاسح رئيسي مؤثّر على السندات السيادية.[15]
- **دمج المخاطر البيئية في التنظيم المالي:** تحتاج الأنظمة المصرفية البرازيلية إلى إدارة المخاطر الاجتماعية - البيئية.[16]

الارتقاء بهيكل الحوكمة

إن استيعاب التنمية المستدامة في صنع القرارات المالية يمكن أن يتماشى مع الوصايات القائمة للمنظمين الماليين والمصارف المركزية:[17،18]

- تركيز المصرف المركزي البرازيلي على إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية ينشأ من وظائفه الأساسية كمنظّم مصرفي احتراسي.
- مصرف بنغلاديش يزعم أن دعمه للمشاريع الريفية والتمويل الأخضر يساهم في الاستقرار المالي والنقدي.
- المراجعة الاحتراسية لمصرف إنجلترا بشأن مخاطر المناخ على قطاع التأمين في المملكة المتحدة تستند إلى العلاقة بين واجباته الاحتراسية الأساسية وقانون تغير المناخ في المملكة المتحدة.

تشجيع التحول الثقافي

- **المعارك المحلية وخطط الطريق:** معاهدة جنوب أفريقيا المالية، ولجنة التمويل الأخضر في الصين[19]، المبادرة السويسرية للتمويل المستدام.[20]
- **المؤسسات المالية القائمة على القيمة:** المصرفيون الهولنديون يتعهدون بموازنة مصالح جميع أصحاب المصلحة.[21] لا يزال الاستثمار الاجتماعي والتمويل الديني في نمو مستمر.[22]
- **العمل من أجل تعزيز المجموعة الحالية من المهارات الخاصة بالموظفين والمنظمين الماليين:**[23] تركز خارطة طريق إندونيسيا للتمويل المستدام على مهارات الموظفين في مجال الاستدامة.[24]

استغلال ميزانية العامة

- **حوافز ضريبية للمستثمرين:** تُستخدم على نطاق واسع في الولايات المتحدة، بدءاً من تخفيف الضرائب على السندات البلدية الخاصة بالبنية التحتية المحلية وصولاً إلى الحوافز التي تستهدف الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.
- **التمويل المختلط:** تجمع العديد من المؤسسات المالية العامة بين التمويل العام والخاص لسدّ فجوة الاستمرارية للمستثمرين في المشاريع الخضراء.[25]
- **البنوك المركزية:**[26] يقوم بنك الصين الشعبي باستثمارات سهمية في وسائل الاستثمار الموجهة للسياسات.[27]

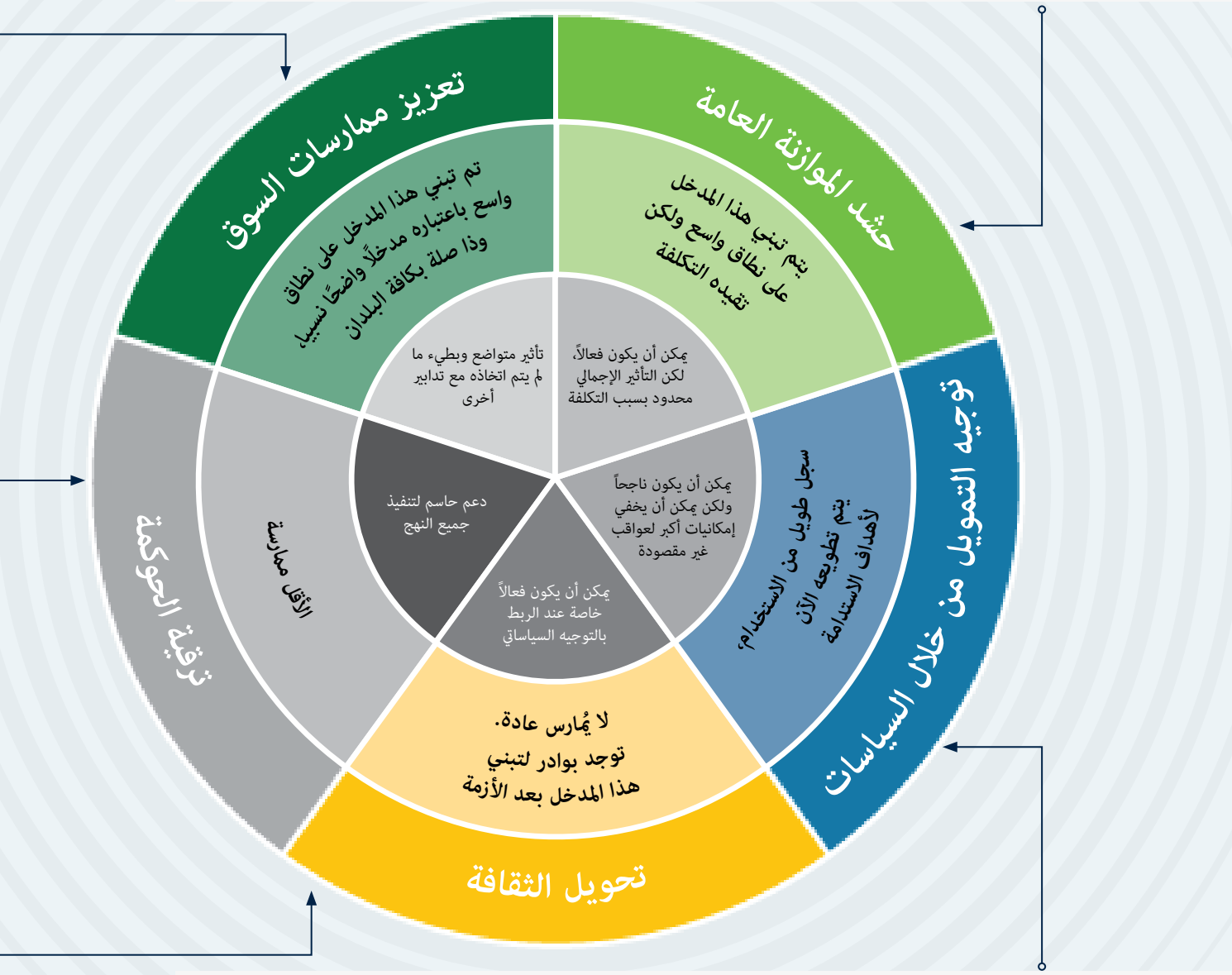

توجيه التمويل من خلال السياسة

- **برامج الإقراض للقطاع ذي الأولوية:** من متطلبات الإقراض للقطاع ذي الأولوية في الهند[28] وعمل إعادة الاستثمار الخاص بمجتمع الأمم المتحدة.
- **التمويل الموجّه يرتبط غالباً بالحوافز:** متطلبات الإقراض للتمويل الأخضر الخاصة ببنك بنغلاديش لديها تعديلات رأسمالية مواتية.[29] تنفيذ الميثاق المالي لجنوب أفريقيا له ارتباط بالمشتريات العامة.[30]
- **نظم المسؤولية:** يوفر نظام "الدعم الفائق" الأمريكي "ملاذات آمنة" لمسؤولية المُقرض استناداً إلى العناية الواجبة الكافية. تقوم الصين بمراجعة قواعدها بخصوص مسؤولية المُقرض.[31]

الشكل II تطوير نظام مالي للقرن الحادي والعشرين

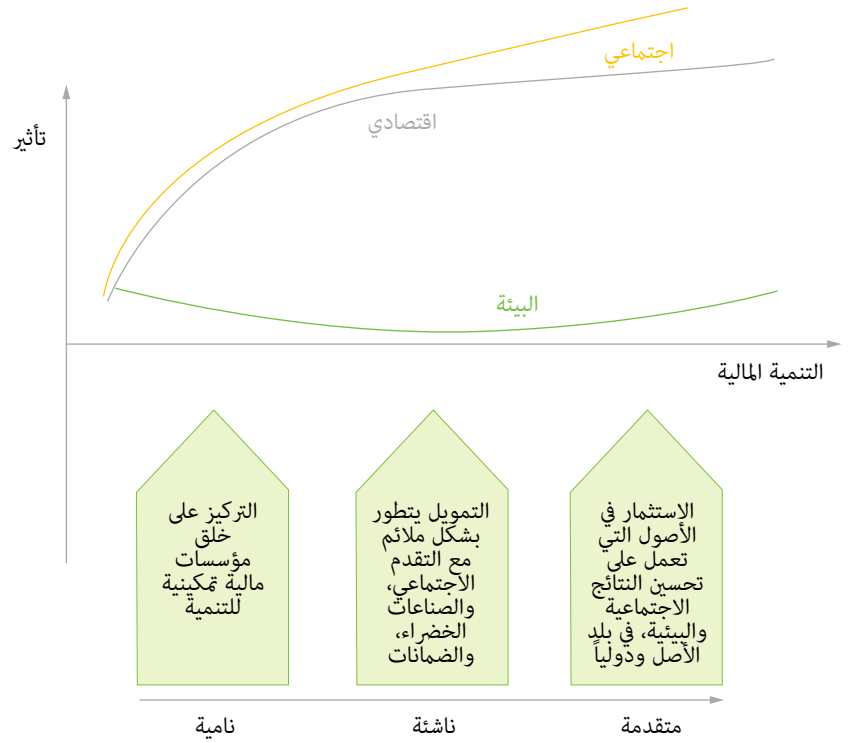

الشكل III مجموعة أدوات من الممارسة وخيارات حزمة تدابير السياسة

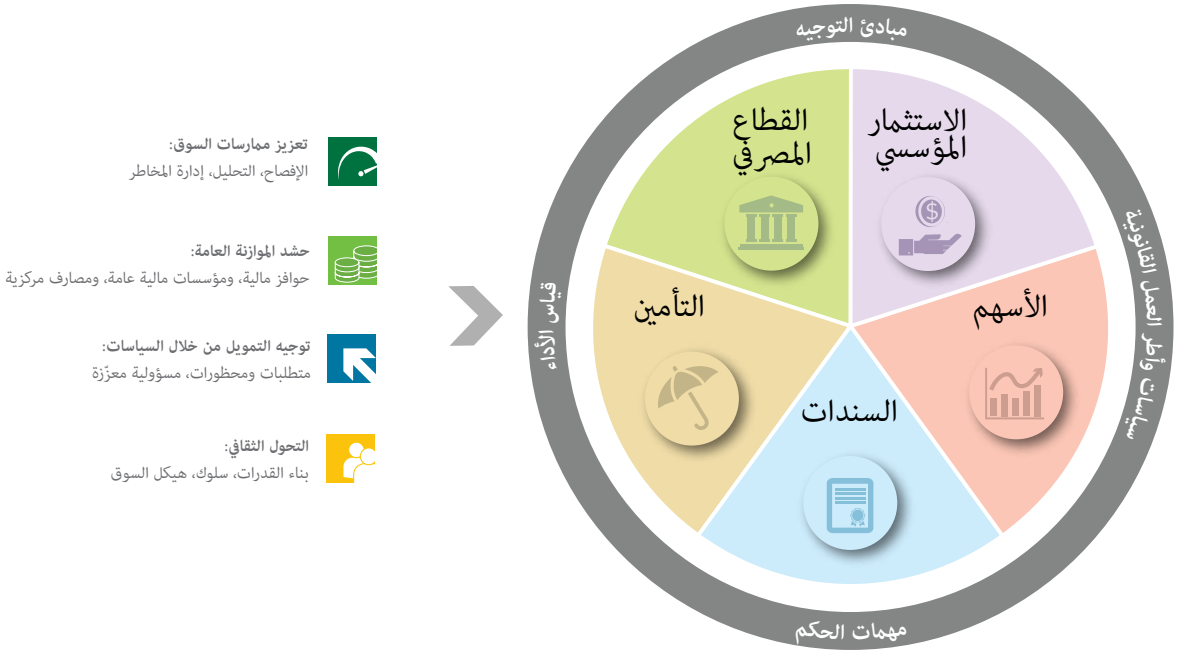

2. ثورة هادئة

تتمثل النتيجة الأساسية للتحقيق في وجود "ثورة هائدة" تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في نسيج النظام المالي. حيث توصّل التحقيق إلى أكثر من 100 مثال من تدابير السياسات عبر 40 بلداً تهدف كل من تجمعات الأصول والجهات الفاعلة الرئيسية، فضلاً عن الحوكمة الأساسية للنظام المالي. وتقود الاقتصادات النامية والناشئة هذه الثورة، مدفوعة بتركيزها على التحول الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والأولويات البيئية المحلية. كما يبرز مناصرون في العالم المتقدم، مدفوعين أكثر بمخاوف تتعلق بكفاءة السوق واستقرارها، واستجابةً للأخطار العالمية مثل تغير المناخ. ويتزايد التعاون الدولي بشكل سريع، مما يحفّز التعلم وتقاسم النهج.

وتقود هذه الثورة الهادئة جهات تدير النظام المالي، وغالباً بالتعاون مع جهات فاعلة في السوق. وتم تقديم تدابير مبتكرة من قبل المصارف المركزية والهيئات الرقابية المالية وواضعي المعايير، بما في ذلك وكالات التصنيف الائتماني وأسواق الأوراق المالية. وتختلف التدابير المتخذة على نطاق واسع:

- على الصعيد الوطني، تُذكر القيادة الجنوب أفريقية في إدماج التنمية المستدامة ضمن متطلبات الإدراج، والأنظمة المصرفية في البرازيل التي تدير المخاطر البيئية، وقيام المصرف المركزي في بنغلاديش بإعادة التمويل لدعم الاستثمار الأخضر، والقيادة الصينية في تعزيز المبادئ التوجيهية للائتمان الأخضر، والمراجعة الاحترازية للمخاطر المناخية من قبل بنك إنجلترا.
- على الصعيد الدولي، يمكن ذكر التحالفات القائمة على المبادئ مثل الشبكة المصرفية المستدامة للتنسيق ومبادرة سوق الأوراق المالية المستدامة، والتصنيفات الائتمانية السيادية الواعية بشؤون البيئة الخاصة بشركة خدمات التصنيف "ستاندرد آند بورز"، ومراعاة مجلس الاستقرار المالي لدور المصارف المركزية في معالجة المخاطر المتصلة بالمناخ

إن دمج التنمية المستدامة في تطور النظم المالية يوفر فوائد على المدى القصير والطويل على حد سواء. على المدى القصير والمتوسط:

- البلدان النامية لديها الفرصة لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية، والحد من التلوث البيئي مع وجود تحسينات مرتبطة في مجال الصحة العامة، وتحسين التدفقات المالية نحو الطاقة النظيفة، ومصادر جديدة أخرى للتنمية الاقتصادية.
- البلدان المتقدمة لديها فرص لتحسين سلامة السوق، وتنسيق القطاع المالي ليكون أقرب من الاقتصاد الحقيقي، وتعزيز المرونة المالية والنقدية، ومعالجة أهداف السياسات على غرار تمويل التحول في مجال الطاقة.

توجد على المحك القدرة على تشكيل نظامٍ مالي مناسب للقرن الحادي والعشرين. وتتمثل الفرصة على المدى الطويل لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية في تطوير نظم مالية ناجعة تكون أكثر فعالية في خدمة احتياجات الاقتصادات والمجتمعات الشاملة والمستدامة. وإذا تم اتخاذ التدابير المحددة في التحقيق فرادى، فمن غير المرجح أن تحمي المجتمع من نقاط ضعف النظام المالي التي تؤدي إلى سوء التسعير وتحصيل الريع وعدم الاستقرار. غير أن آثار هذه التدابير مجتمعة يمكن أن تكون أكبر من مجموع أجزائها. وإذا تم تنفيذها بطموح والتزام، فيمكنها أن تؤدي إلى تحولات أوسع على مستوى النظام.

3. إطار للعمل

إن مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة تتطلب اتباع نهج منتظم. حيث أن تطوير نظام مالي مستدام لن يتحقق إلا بتجاوز نهجيّ بقاء الأمور على حالها لتنمية السوق المالية، فضلاً عن اعتماد ابتكارات مخصصة. ويوفر إطار عمل التحقيق نهجاً منتظماً لبناء مسارات عملية، استناداً إلى مجموعة أدوات من التدابير القائمة على الخبرة القطرية. ويقترح الإطار حزمات تدابير السياسة لكل من تجمعات الأصول الكبيرة والجهات الفاعلة المرتبطة: المصارف والسندات والأسهم ومؤسسات الاستثمار والتأمين. علاوةً على ذلك، فإنه يحدد أربع توصيات للعمل على مواءمة النظام المالي ما التنمية المستدامة.

يتطلب تصميم حزمات تدابير السياسات ومسارات التنفيذ توازناً بين الطموح والواقعية والمخاطر.. فتدابير بسيطة نسبياً لتحسين ممارسات السوق مثل الإفصاح المُعزّز قد تكون نقطة انطلاق مفيدة، غير أنها لن تحقق وحدها القدر المطلوب من التغيرات. من ناحية أخرى، يمكن لتدابير مثل القروض ذات الأولوية وتعزيز المسؤولية البيئية تحقيق تغييرات أكبر مع مرور الوقت، لكنها تحتاج إلى تصميم مدروس وإعداد السوق لتجنب العواقب غير المقصودة. في نهاية المطاف، ما نحتاج إليه هو مجموعة من التدابير التي تؤدي إلى تغييرات أوسع في الديناميات السلوكية والثقافية والسوقية للنظام المالي.

الشكل VI التأثير المحتمل والتطبيق العملي للتنفيذ

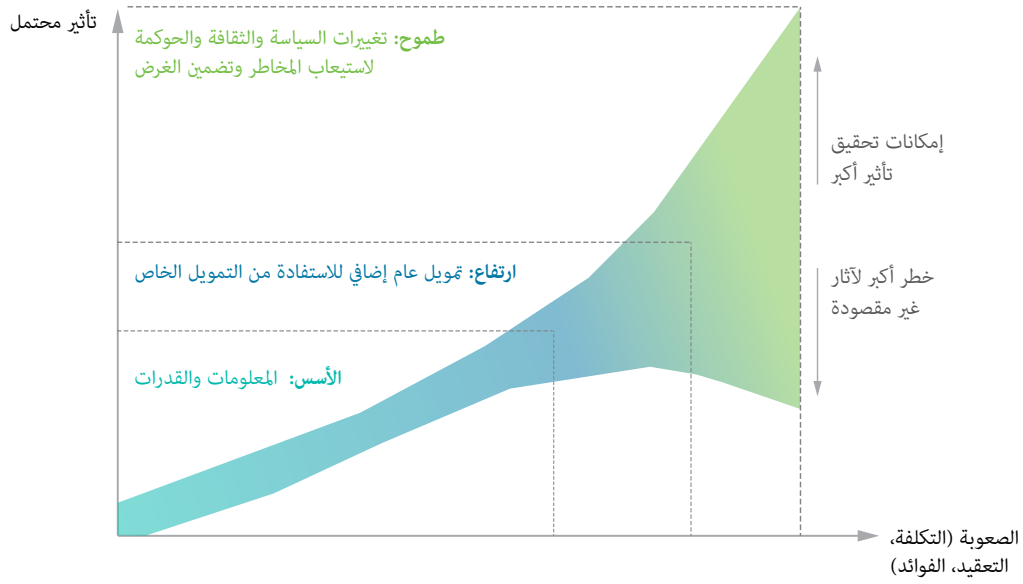

4. الخطوات التالية

توفر نتائج التحقيق أساساً قوياً لاتخاذ الخطوات التالية في تطوير نظام مالي مستدام على الصعيدين الوطني والدولي. بشكل انتقادي، يجب الاستناد إلى الزخم الملحوظ والمدعوم عن طريق التحقيق، وذلك من خلال القيادة الوطنية والتعاون الدولي على حد سواء. وتشير النتائج إلى مجالين ذوَي الصلة للعمل عليهما:

- على الصعيد الوطني: تتمثل نقطة الانطلاق في تشخيص رفيع المستوى للاحتياجات والفرص داخل النظام المالي وتطوير ميثاق اجتماعي موسّع بين الهيئات العامة والمؤسسات المالية والمجتمع المدني لبناء نهج مشترك للعمل المطلوب.
- على الصعيد الدولي؛ التعاون، وعلى وجه التحديد هناك 01 مجالات قام بتحديدها التحقيق؛ أربعة مجالات ركزت على تجمعات الأصول والجهات الفاعلة، خمسة مجالات ركزت على تطوير البنية الحاكمة للتعامل بشكل أكثر وضوحاً مع التنمية المستدامة، وأخيراً إنشاء اتحاد دولي للبحوث للمضي قدماً بمواضيع وقضايا لم يتم البحث فيها بما فيه الكفاية.

> "لطالما حاول بنك بنغلاديش وعدد من المصارف المركزية الخاصة بالاقتصادات النامية معالجة مخاطر عدم الاستقرار وعدم التوازن من مصادرها، عن طريق تعزيز روح مؤسسية اجتماعية وشاملة ومستدامة بيئياً في قطاع التمويل."
>
> الدكتور أتيور رحمان Atiur Rahman، حاكم بنك بنغلاديش

وسيتطلب تنفيذ نتائج التحقيق مشاركة العديد من الجهات الفاعلة. حيث يُعتبر حاسماً لتحقيق النجاح المشاركة الفعلية للمشرفين على النظام المالي، بما في ذلك المصارف المركزية، والمنظمون الماليون والهيئات الرقابية، وواضعو المعايير، والدوائر الحكومية بما فيه وزارات المالية، والهيئات الواضعة للقواعد القائمة على السوق بما في ذلك أسواق الأوراق المالية ووكالات التصنيف الائتماني. مع ذلك، فإن نتائج التحقيق تسلط الضوء أيضاً على الدور الحاسم لجهات فاعلة أخرى، لا سيما:

- الجهات الفاعلة في السوق: بدءاً من المصارف وصناديق المعاشات وصولاً إلى المحللين – المساهمة عن طريق القيادة المثالية، وتطوير المعرفة والتوجيه المتخصص، وبناء التحالفات والتعبئة.
- مجتمع التنمية المستدامة: بدءاً من وزارات البيئة وهيئات التفكير وصولاً إلى المجتمع المدني والوكالات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة – جلب المعرفة المتخصصة، بناء التحالفات والوعي العام.
- المنظمات الدولية: – الجهات المعنية بتطوير النظام المالي: لإصلاح السياسات، وتطوير المعرفة، وبناء القواعد وتطوير المعايير، والتنسيق.
- الأفراد: كمستهلكي الخدمات المالية، وكموظفي المؤسسات المالية، وكمشاركين في المجتمع المدني – جلب مهارات ووجهات نظر فريدة حول كيفية ربط النظم المالية مع احتياجات الإنسان وتطلعاته.

> "الأفق الزمني للبنك المركزي قصير نسبيا - ولكن التحديات الحقيقية للازدهار والمرونة الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ سوف تظهر نفسه أبعد من ذلك. إننا نواجه مأساة من حيث الآفاق."
>
> مارك كارني، حاكم بنك إنجلترا[32]

وقد سلط التقييم الضوء على أهمية التحالفات للنهوض بالنظام المالي المستدام. فالعديد من الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه يتعيّن عليها الانخراط في هذه التحالفات في مجال اختصاصها، وطنياً وإقليمياً ودولياً. وتشير نتائج التحقيق إلى العجز المستمر

في المعارف والقدرات: أولاً، فيما يتعلق بالنظام المالي لمجموعات المواطنين، ومجتمع التنمية البيئية والمستدامة على أوسع نطاق؛ ثانياً لخبراء النظام المالي عندما يتعلق الأمر باستدامة البيئة. وتكتسي التحالفات الجديدة أهمية خاصة للتغلب على هذا العجز، وبالتالي خلق مفاهيم مشتركة حول كيفية تقديم استراتيجيات فعالة من أجل التغيير.

الشكل v الخطوات القادمة للعمل الوطني والتعاون الدولي

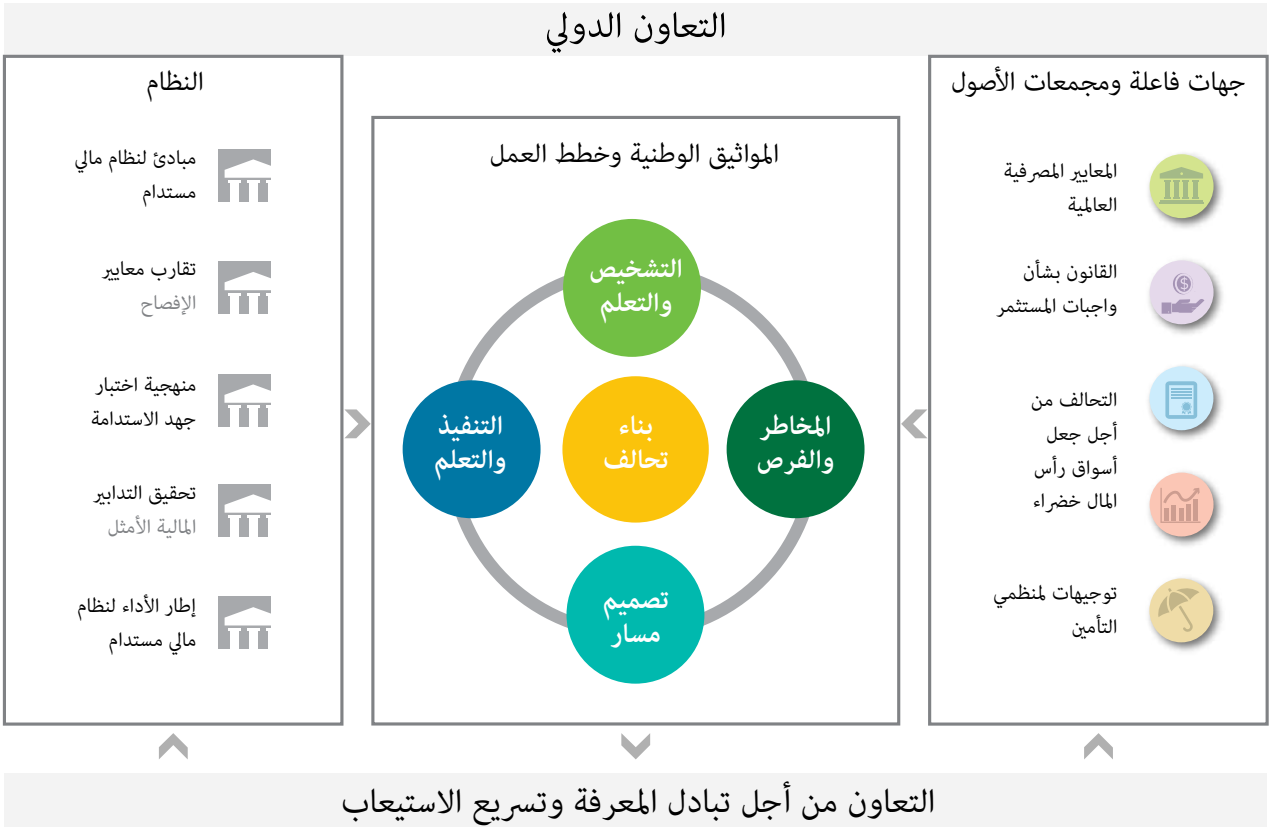

5. نحو نظام مالي مستدام

كشف تحقيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحاجة والقدرة على مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة وتقديم التمويل لهذا الغرض. ويمكن للتجربة العملية والمنتشرة حالياً أن تشكّل أساس نهجٍ منتظم للنهوض بهذه المواءمة. ويمكن تصميم مسارات عملية، ومع مرور الوقت يمكن أن تؤدي إلى تغيير منهجي. ويمكن وضع مثل هذه النهج من قبل ائتلافات، ودارستها وتوسيعها أكثر من خلال التعاون الدولي. وإذا لم يتم اغتنام هذه الفرصة فسوف يكون من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن تقدّم نظامٍ مالي مستدام قد يحسّن كفاءة وفعالية ومرونة النظام ذاته. وإذا تم اتخاذ التدابير المحددة في التحقيق فرادى، فمن غير المرجح أن تحمي المجتمع من نقاط ضعف النظام المالي التي تؤدي إلى سوء التسعير وتحصيل الريع وعدم الاستقرار. إلا أن التغيير في النظم المعقدة والقابلة للتكيف مثل النظام المالي يمكن أن يكون ناتجاً عن تطوّر في القواعد السلوكية الجديدة المبنية على شعور متجدد بالدافع. غير أن آثار هذه التدابير مجتمعة يمكن أن تكون أكبر من مجموع أجزائها. وإذا تم تنفيذها بطموح وعناية والتزام، فهذه التدابير يمكنها أن تؤدي إلى تحولات أوسع على مستوى النظام. كما أن التركيز في البداية على أهداف محددة على غرار الإدماج المالي، وتلوث الهواء، وتغير المناخ، يمكن أن يكشف عن سبل جديدة لتحقيق أهداف تقليدية للنظام في سياقات جديدة.

إن تحقيق هذه الإمكانات يُعدّ أساساً مسألة خيار عام. فشكل النظام المالي اليوم هو نتيجة للعديد من الخيارات التاريخية. لا شك أنه لم يكن هناك قط مخطط، لكن النظام تم تشكيله من خلال تطور الاحتياجات والتوقعات المجتمعية، وقرارات السياسات المرتبطة، والاستجابة الحيوية للظروف المتغيرة من قبل الجهات الفاعلة في السوق. وتشير نتائج التحقيق إلى جيل جديد من هذه الخيارات العامة التي قامت بها مؤسسات تتمثل مهمتها في تشكيل النظام المالي للغد.

وتوجد على المحك القدرة على تشكيل نظامٍ مالي مناسب لغرض القرن الحادي والعشرين ألا وهو خدمة احتياجات التنمية المستدامة.

> "لا يهدف برنامج التمويل المستدام إلى زيادة التمويل فحسب، بل أيضاً لتحسين المرونة والقدرة التنافسية للمؤسسات المالية... يُعتبر التمويل المستدام تحدياً جديداً، فضلاً عن فرصةٍ حيث يمكن للمؤسسات المالية أن تكسب فوائد للنمو والتطور بتوازن أكبر"
>
> موليامان د. حداد Muliaman D. Hadad، رئيس مجلس إدارة الخدمات المالية لإندونيسيا (OJK)

> "يقود بنك الصين الشعبي صياغة الدورة الـ31 من الخطة الخمسية لإصلاح القطاع المالي الصيني وتنميته؛ وسيكون التمويل الأخضر عنصراً أساسياً في هذه الخطة."
>
> بان غونغشينغ، نائب حاكم بنك الصين الشعبي[33]

المراجع

1. UNEP (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. Nairobi: UNEP. يمكن الوصول إليه على: *http://www.unep.org/greeneconomy/GreenEconomyReport/tabid/29846/Default.aspx*
2. Inquiry estimates based on UNU-IHDP/UNEP (2014). The Inclusive Wealth Report 2014. Cambridge University Press. يمكن الوصول إليه على:: *http://inclusivewealthindex.org/*.
3. Roy, R. (2015). Presentation at the UNEP Inquiry/Axa Event: New Rules for New Horizons, 3 July 2015, Paris. As quoted in Thimann, C. and Zadek, S. (2015) New Rules for New Horizons: Report of the High Level Symposium on Reshaping Finance for Sustainability. UNEP Inquiry/Axa. يمكن الوصول إليه على: *http://apps.unep.org/publications/index.php?option=com_pub&task=download&file=011747_en*
4. UNEP (2011). Ibid.
5. تضم مجموعة أعضاء مبادرة التمويل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة 200 مؤسسة مالية، خصوصاً البنوك وشركات التأمين والمستثرين: *http://www.unepfi.org*
6. UNCTAD (2014). World Investment Report 2014 - Investing in SDGs. Geneva: UNCTAD
7. G30 (2013) Long-term finance and economic growth. Washington, D.C.: G30 *http://www.group30.org/images/PDF/Long-term_Finance_hi-res.pdf*
8. IPCC (2014). Climate Change 2014 Synthesis Report -Section 4.4.4 Investment and finance انظر: يمكن الوصول إليه على: *http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar5/syr/SYR_AR5_FINAL_full.pdf*; International Energy Agency (IEA) (2014). World Energy Investment Outlook 2014. Paris: IEA. يمكن الوصول إليه على: *http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/WEIO2014.pdf*; and Global Commission on the Economy and Climate (2014) New Climate Economy Report: Better Growth, Better Climate. يمكن الوصول إليه على: */http://newclimateeconomy.report*
9. Coady, D., Parry, I., Sears, L. and Shang, B. (2015). How Large Are Global Energy Subsidies? IMF Working Paper *http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp15105.pdf*
10. 1st-half-2015-*http://www.world-exchanges.org/insight/reports/global*-equity-trading-volumes-rise-36
11. ويشير التقرير إلى أن مستويات عالية جداً من التمويل يمكن أن يكون لها آثار سلبية نتيجة لزيادة تواتر مراحل "الانتعاش والكساد"، وتحويل المواهب للقطاع المالي، وتحصيل محتمل للربح: Sahay, R., Čihák, M., N'Diaye, P., Barajas, A., Bi, R., Ayala, D., Gao, Y., Kyobe, A., Nguyen, L., Saborowski, C., Svirydzenka, K. and Yousefi, S.R. (2015). Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets. SDN 15/08. Washington, D.C.: IMF. يمكن الوصول إليه على: *http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1508.pdf*
12. Mackintosh, S. (قريبا). Making the Jump: How Crises Affect Policy Consensus and Can Trigger Paradigm Shift. UNEP Inquiry Working Paper.
13. World Economic Forum (2015). The Future of Financial Services How disruptive innovations are reshaping the way financial services are structured, provisioned and consumed. Geneva: WEF. يمكن الوصول إليه على: *http://www3.weforum.org/docs/WEF_The_future_of_financial_services.pdf*
14. Sustainable Stock Exchanges Initiative (2014).Report on Progress. يمكن الوصول إليه على: *http://www.sseinitiative.org/wp-content/uploads/2012/03/SSE-2014-ROP.pdf*
15. Standard and Poor's (2014). Climate Change is a Global Mega-trend for sovereign risk, 15 May 2014
16. Alexander, K. (2014). Stability and Sustainability in Banking Reform: Are Environmental Risks Missing in Basel III? Cambridge: CISL & Geneva: UNEP FI. يمكن الوصول إليه على: *http://www.unepfi.org/fileadmin/documents/StabilitySustainability.pdf*
17. Volz, U. (قريبا). The Role of Central Banks in Enhancing Green Finance. UNEP Inquiry Working Paper. UNEP Inquiry.
18. Monnin, P. and Barkawi, A. (2015) Monetary Policy and Green Finance – Exploring the Links. In Greening China's Financial System (Zhang, C., Zadek, S., Chen, N. and Halle, M. (Eds.)). DRC/IISD with UNEP Inquiry.
19. Huang, C. (2015). Green Finance: Seeking a way out of China's pollution crisis. London: Trucost. يمكن الوصول إليه على: *http://trucost.com/blog/140/China/green-finance*
20. *http://www.sustainablefinance.ch/en/who-we-are-_content---1--1033.html*
21. Nederlandse Vereniging van Banken (2015). Future-Oriented Banking Social Charter, Banking Code, Rules of Conduct (English Version). NVB: Amsterdam.
22. Myers, T.A. and Hassanzadeh, E. (2015) The Interconnections Between Islamic Finance and Sustainable Finance. IISD also see SC (2014) SC introduces the first Sustainable & Responsible Investment Sukuk framework. Securities Commission Malaysia, 28 August 2014. */http://www.sc.com.my/post_archive/sc-introduces-sustainable-and-responsible-investment-sukuk-framework*
23. Ceres (2014). Gaining Ground: Corporate Progress on the Ceres Roadmap for Sustainability. Ceres and Sustainalytics, April 2014 انظر: *http://www.ceres.org/roadmap-assessment/progress-report*; PRI (2014). Integrating ESG Issues to Executive Pay: A review of global extractives and utilities companies. September 2014; GMI Ratings (2014). Sustainability Metrics in Executive Pay: Short-term focus for a long-term issue. April 2014; and Glass, L. (2014). Greening the Green: Linking Executive Compensation to Sustainability. */http://www.glasslewis.com/blog/glass-lewis-publishes-greening-green-2014-linking-compensation-sustainability*
24. OJK (2014). Roadmap to Sustainable Finance in Indonesia. Jakarta: OJK. يمكن الوصول إليه على: *http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/587a700047f4b31baa63ff299ede9589/Roadmap+Keuangan+Berkelanjutan.pdf?MOD=AJPERES*
25. WEF (2015). Blended Finance Vol. 1: A Primer for Development Finance and Philanthropic Funders. Geneva: WEF. يمكن الوصول إليه انظر على سبيل المثال على: *http://www3.weforum.org/docs/WEF_Blended_Finance_A_Primer_Development_Finance_Philanthropic_Funders_report_2015.pdf*, *http://www.convergence.finance/* and Rogerson, A. (2011). What if Development Aid Were Truly Catalytic. London: ODI.
26. Sheng, A. (2015). Central Banks can and should do their part in funding sustainability. CIGI.
27. China Green Finance Taskforce (2015). Establishing China's Green Financial System. UNEP Inquiry/People's Bank of China.
28. Times of India (2015). RBI changes priority sector lending norm. 25 April 2015. يمكن الوصول إليه على: *http://timesofindia.indiatimes.com/business/india-business/RBI-changes-priority-sector-lending-norms/articleshow/47034036.cms*
29. Barkawi, A. and Monnin, P. (2015). Monetary Policy and Sustainability – the Case of Bangladesh. UNEP Inquiry Working Paper. UNEP Inquiry/CEP.
30. Hawkins, P. (2015). Design Options for a Sustainable Financial Sector. UNEP Inquiry Working Paper. UNEP Inquiry.
31. Sampaio, R.S., Diniz, E., Maristrello Porto, A.J. and Martins Lopes, L.D. (forthcoming). Lender's and Investor's Environmental Liability: How Much is Too Much? UNEP Inquiry Working Paper. UNEP Inquiry/FGV.
32. Carney, M. كاقتباس في UNEP Inquiry (2015). The Coming Financial Climate. Update Report 4؛ أبريل 2015. جنيف: UNEP.
33. Gongsheng, P. في كلمة افتتاحية بـ China Green Finance Taskforce (2015).

Inquiry: Design of a Sustainable Financial System

International Environment House
Chemin des Anémones 11-13
جنيف
سويسرا
هاتف: 229178995 (0) 41+
بريد إلكتروني: inquiry@unep.org - Twitter: @FinInquiry
موقع الويب: *www.unep.org/inquiry/*
Inquiry Live: *www.unepinquiry.org*